مجلة العلوم الإنسانية – المركز الجامعي علي كافي تندوف – الجزائر المجلد: 06 العدد : 01
ص ص 74-88 P-ISSN : 2571-9807 / E-ISSN : 2710-8244

ظاهرة الهجرة في العالم قراءة في المفهوم والاقتراب النظري

The phenomenon of global migration a reading of the concept and theoretical approach

أ.فؤاد حبيب، جامعة التكوين المتواصل – الجزائر elouedh17@gmail.com

أ. بلاهدة حنان، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة بومرداس – الجزائر hananebelahda@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 19-04-2020 تاريخ القبول:13-12-2020 تاريخ النشر: 18-06-2022

ملخص:

الهجرة كظاهرة تاريخية كان لها نصـــيب في إعمار الأرض، لما لها من دور في تلاقي مجموعات بشـــرية متنوعة الثقافات، الأمر الذي يُؤدي إلى التلاقح الثقافي ومن ثمّ يسمح ببناء حضـارة إنسـانية مشـتركة. فقد عرفها الإنسـان قديماً وحديثاً وبحسب الظروف التي مرّ بها، فكانت الهجرة الشرعية إحدى صوَر تنقلاته من بلده الأصلي وبصورة قانونية نحو الضـــفة المتقدمة، ومع ظهور موجة جديدة من المهاجرين الذين يعبرون الحدود نحو الضـــفة الأخرى المتقدمة بطريقة غير شرعية، ظهرت الهجرة السرية أو غير النظامية أو غير الشرعية.

وقضـية الهجرة غير الشـرعية تُعتبر إحدى أهم القضـايا المعاصـرة في أجندات الاهتمامات الدولية والوطنية، خصـوصـاً وأنّ العالم اليوم يعرف توجهاً كبيراً نحو العولمة الاقتصـادية وتحرير القيود عن تنقلات الأفراد ، رؤوس الأموال والبضائع، الأمر الذي يقضي بفتح الحدود وتخفيف الحواجز الجمركية، وهذا ما كان له انعكاس على الدوّل النامية والفقيرة، ما ساهم في زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة من أجل تحسين الظروف المعيشية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الشرعية؛ الهجرة غير الشرعية ؛ الدولة.

Abstract:

Immigration as a historical phenomenon had a role in living on the ground, because of its importance in the convergence of different human groups, which leads to the emergence of cultural diversity, and then allows the building of a common human civilization. The human being knew it ancient and modern, and according to the circumstances it passed through, legal immigration was one of the forms of its legal transfer from its country of origin to the developed countries, and with the emergence of a new wave of immigrants crossing the borders towards the developed countries illegally, the secret or illegal immigration appeared.

The issue of illegal immigration is considered one of the most important contemporary issues in the agendas of international and national concerns, especially since the world today knows a great trend towards economic globalization, and the liberalization of restrictions on the movement of individuals, as well as capital and goods, which leads to opening international borders, and reducing customs barriers, and this It has no impact on the developing and poor countries, which contributed to the increase in the frequency of illegal immigration to developed countries in order to improve living conditions.

Keywords: legal immigration; illegal immigration; the state.

* مرسل المقال: أ.فؤاد حبيب: elouedh17@gmail.com

مقدمة:

عُرفت الهجرة كظاهرة إنسانية منذ فجر التاريخ، حيث كان الترحال مُلازماً للإنسان منذ القدم، فقد عرف هذا الأخير الهجرة والترحال من مكان إلى مكان بحثاً عن حياة أفضل، وكان تنقله يتصف بالعشوائية ولا يخضع لأيّ شرط أو قيد، ولكن ومع ظهور الدولة القومية ككيان سياسي ذو سيادة له حدود جغرافية، أصبح تنقل الإنسان من بلده إلى بلد آخر يخضع لقوانين وشروط دولية فإن خالفها فإنّه يدخل في إطار هجرة غير شرعية.

- ما القصد بالهجرة – الشرعية وغير الشرعية–، وما هي أهم المقاربات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة؟.

وفي معالجة هذا التساؤل تمّ اعتماد المحاور التالية:

المحور الأوّل: ماهية الهجرة – الشرعية وغير الشرعية–.

المحور الثّاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة.

المحور الثالث: التصورات الجديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها.

المحور الأول: ماهية الهجرة – الشرعية وغير الشرعية–

من أجل معرفة وتحليل هذه الظاهرة أي الهجرة بكافة أشكالها، سنحاول إيجاز أهم المفاهيم المقدمة لهذه الظاهرة، ومن ثمّ تحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية التي هي محور اهتمامنا وكذا بعض المصطلحات المصاحبة لها.

أوّلاً: الهجرة – المفهوم والدلالة –

تعدّدت تعريفات الهجرة نظراً لتعدّد جوانبها واختلاف أهدافها وأغراضها، ونظراً لكون الهجرة غير الشرعية جزء من الهجرة بصفة عامة، فإنّه لابدّ من تعريفها في إطارها العام ومن ثمّ التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها.

ا.التعريف العام للهجرة: لغوياً معناها " الترك والانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نيّة البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة"؛ وفي اللّغة الفرنسية تُقسّم الهجرة لغةً إلى لفظين: [1]

اللّفظ الأوّل: Immigré ويتضمن معنيين:

المعنى الأوّل: هو الشخص الذي يدخل في إقليم الدولة المستقبلة.

المعنى الثّاني: هو الشخص الذي يدخل في إقليم الدولة المستقبلة مُهاجراً أو وافداً، وينطبق نفس المعنى على اللّفظين .Immigrant/ Migrant

اللّفظ الثّاني: Emigré وهو الشخص الذي يُغادر إقليم بلده مُهاجراً إلى بلد آخر، أمّا اصطلاحاً، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد مفهوم دولي دقيق لظاهرة الهجرة ، نتيجةً لتعدّد المفاهيم المقدّمة من طرف الدوّل تماشياً مع أغراضها وأهدافها، يُمكن تعريف الهجرة على أنّها " عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواءاً فرادى أو جماعة نتيجةً لأسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وأمنية، وهي منظمة بقوانين تكون تأشيرة الدخول وبطاقة الإقامة دليل للتواجد الشرعي للمهاجر".

وعرّفت الموسوعة السياسية الهجرة على أنّها " ذلك الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة"، وحسب M. Tribalat فإنّ الهجرة تتضمن مفهومين:[2]

المفهوم الأوّل: عام ويعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل.

المفهوم الثّاني: خاص ويعني دخول أشخاص يُقيمون لفترة معيّنة فوق إقليم دولة غير دولتهم، وعرّفها المعجم القانوني على أنّها " العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل".

وفي علم السكان (الديموغرافيا) تُعرّف على أنّها " الانتقال الفردي أو الجماعي من مكان إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً "، أمّا في علم الاجتماع فتدلّ على " تبدّل الحالة الاجتماعية كتغيّر الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرها".

ويُمكن تعريف الهجرة عموماً بأنّها " عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة، وتكون شرعية عندما تتمّ بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة، بحيث لا تكون هناك قيود أو قوانين تمنع الهجرة، فلا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات، أو السماح للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها، فتمنح تلك الدوّل تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.

وبالنسبة للمهاجر الذي يُعتبر مهندساً رئيساً للهجرة بمختلف أشكالها، فهو يُعرّف بأنّه " ذلك الشخص الذي يُبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليُقيم في دولة أخرى فيحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها ".

فإذا كانت الهجرة عموماً تُعبّر عن الانتقال من مكان إلى آخر أي من دولة ذات سيادة إلى دولة أخرى وفق ضوابط تنظمها، فإنّ هذا يقودنا إلى الحديث عن نوع جديد من الهجرة لا تكون الضوابط القانونية والتنظيمية هي من تحكمها، وإنّما النزعة اللاشرعية أو اللانظامية هي من تحركها تبعاً للظروف المحيطة بالمهاجر.

I. الهجرة غير الشرعية: لغوّياً مركبة من لفظين " الهجرة " ولفظ "غير الشرعية"، والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما؛ ويترادف هذا المصطلح مع عدّة تسميات منها الهجرة غير القانونية، الهجرة السريّة ومصطلح الحرقة*.

اصطلاحا تُعرّف على أنّها " كل حركة يقوم بها الفرد أو تقوم بها الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوجّ ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينيات القرن الماضي".[3]

كما تُعرّف أيضاً على أنّها " هجرة مواطنين أجانب إلى بلاد في ظروف يكونون فيها غير مستوفين الشروط القانونية للإقامة في ذلك البلد".[4]

وفي القانون الجزائري تعرّف الهجرة غير الشرعية بأنّها " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزوّرة بنية الاستقرار و العمل".[5]

وتعتبر المفوضيّة الأوروبية الهجرة غير الشرعية أنّها " كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضوه بطريقة غير قانونية، وبواسطة وثائق مزوّرة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو من خلال الدخول إلى الفضاء الأوروبي بطريقة قانونية بموافقة السلطات بالحصول على التأشيرة ومن ثمّ البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، يُضاف إليهم طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

وهنا تختلف الهجرة غير الشرعية عن الشرعية، وهذا يستلزم اختلاف في تعريف المهاجر الشرعي وغير الشرعي، فهذا الأخير وحسب المكتب الدولي للعمل *(BIT) يُعرّف على أنّه " كل شخص يدخل أو يُقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يُعتبر مهاجراً غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية".[6]

يُمكن تفسير مفهوم الهجرة من خلال: [7]

- تفسير سيكولوجي: باعتبار الهجرة قسرية أو اختيارية من مكان إلى آخر تحت أي ظرف كان.
- تفسير زمني: باعتبار الهجرة وقتية، أي تكون لفترة محدودة زمنياً أو دائمة من مكان لآخر.
- تفسير جغرافي: باعتبار الهجرة داخلية أو خارجية أي تتمّ داخل حدود الدولة أو خارجها.
- تفسير عددي: على اعتبار أنّها تكون هجرة فردية أو جماعية من مكان إلى آخر.

وانطلاقاً من هذه التفسيرات الأربع لمفهوم الهجرة بصفة عامة يُمكننا تحديد أنواعها.

ثانياً: أنواع الهجرة

ويُمكن تحديدها فيما يلي:

I.الهجرة الداخلية: وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو إذن مسبق للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة وهي تنقسم إلى نوعين:

النوع الأوّل: هجرة من إقليم إلى إقليم داخل الدولة الواحدة يحملان نفس الخصائص الثقافية والحضرية.

النوع الثّاني: هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات، حيث يتمّ فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب.

II. الهجرة الدولية (الخارجية:) وهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة.[8]

وقد عرّفها تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 على أنّها " ذلك التحرك البشري عبر الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة".[9]

II. الهجرة الإرادية والاضطرارية:

1. الهجرة الإرادية: وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان إلى آخر، ومن بلد إلى آخر دون ضغط أو إجبار رسمي.

2. الهجرة الاضطرارية: ونقصد بها نقل الأفراد والجماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، وتتجسد بوضوح عند قيام السلطات بإجبار الأفراد والجماعات من النزوح من منطقة معينة أو إخلاءها خشية كارثة طبيعية كالزلازل والفيضانات والحروب.

III. الهجرة الدائمة والمؤقتة:

1. الهجرة الدائمة: وهي عبارة عن عملية انتقال من المكان الأصلي للإقامة المعتادة إلى منطقة أخرى، وهذا يُصاحبه تغيّر كامل لظروف حياة المهاجرين المقيمين، الذين يتركون محل إقامتهم الأصلية نهائياً ولا يعودون إليه مرةً أخرى.

2. الهجرة المؤقتة: وهي عبارة عن عملية انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتاً مثل الهجرة بسبب العمل في الخارج لفترة مؤقتة، مثل هجرت عمال التراحيل في مواسم العمل.

ويُمكن أن نُدرج ثلاث أنواع من الهجرة طبقاً لدوافعها وهي: [10]

- الهجرة العمالية: وهي ذات الدوافع الاقتصادية وتُسمى بهجرة العمالة.
- الهجرة السياسية: وهي ذات الدوافع السياسية والأمنية وتُسمى باللجوء.
- الهجرة السكانية: وهي ذات الدوافع الديموغرافية.

ثالثاً: المصطلحات المتداخلة مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية

ويُمكن أن نُشير إلى أهم المصطلحات المتداخلة مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مصطلحين اثنين:

I.الاتجار بالبشر: أبرمت العديد من المواثيق الدولية التي تتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، ومن أهمها البرتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ الذي يسعى إلى منع الاتجار بالبشر والقضاء على هذه الظاهرة ومرتكبيها. فإذا نظرنا إلى الهجرة غير الشرعية وللاتجار بالبشر نجدهما عبارة عن جرم يقوم على نقل أفراد من البشر كسباً للربح (تحقيق منفعة مادية)، فالاتجار بالبشر يمر بثلاث مراحل:[11]

المرحلة الأولى: اصطياد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء.

المرحلة الثّانية: نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا وخاصةً النساء، ويكون ذلك باحتجاز وثائق السفر.

المرحلة الثّالثة: الوصول إلى الوجهة النهائية، حيث تُجبر الضحية على العيش كعبيد، وغالباً ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين.

وفي ربطنا بين الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يتبيّن أنّ:

1. في حالة التهريب وليس الاتجار، يكون للمهاجرين غير الشرعيين حرية الإرادة بعد عبورهم الحدود.

2. في حال الاتجار البشري، تبقى العلاقة مستمرة بين الضحايا والمختطفين حتى بعد عبور الحدود.

II. اللجوء: يحدث اللجوء نتيجة للغزو والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويُعدّ اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجةً لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بها في المقام الأوّل المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.[12]

وعليه فإنّ الفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في:

1. الوضع القانوني للاجئ على عكس المهاجر غير الشرعي.

2.الدوافع، فأساس الهجرة غير الشرعية يعود إلى الدافع الاقتصادي، على عكس اللجوء الذي يُسببه الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من المخاوف المبررة.

المحور الثّاني: المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة

هذا المحور يتناول الإطار النظري والمقاربات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة والتي تمّ تحديدها كمايلي:

أولاً: النظرية الاقتصادية والسوسيولوجية

I. النظرية الاقتصادية: تتطرق إلى تفسير مسألة الهجرة بناءاً على العوامل المرتبطة بالوظيفة والعمل، أهم ما تضمنته هذه النظرية مايلي:

1. حسب (Arnist Raffinistine) صاحب أوّل نظرية في تفسير الهجرة سنة 1885، أنّ الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر بالأفراد إلى ترك أوطانهم والانتقال إلى مناطق أكثر جاذبية.

2. فسّر النيوكلاسيك الهجرة في إطار علاقة العرض والطلب في السوق، مع وضع علاقة متبادلة بين تطوّر هجرة العمل والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية نحو المناطق ذات الأجور المرتفعة، وهذا ما يُؤدي إلى ازدياد الفجوة بين الشمال والجنوب وتحوّل هذه الأخيرة إلى دول الهامش في النظام الاقتصادي الدولي، ما يزيد من معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن حياة أفضل.[13]

3. تناولت (Saskia Sacin) في 1988 في تفسيرها لظاهرة الهجرة على أنّ هذه الأخيرة هي نتاج للنظام الرأسمالي، وأنّ نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز الدول الغنية والمحيط " الدول الفقير ".

هذه النظرية تُؤكد على أهمية الاقتصاد، ويظهر ذلك من خلال إشارتها إلى أنّ التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة و الأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى، تُؤدي حتماً إلى ركود في الأنشطة الأولى، فهذه العلاقات غير متكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة.

II.النظرية السوسيولوجية: وتعتمد في تفسيرها لظاهرة الهجرة على بناءأ على العوامل السوسيولوجية، فنظرية دوركايم خلصت في تفسيرها لظاهرة الهجرة السرية إلى أنّ المهاجر السري يشعر بأنّه غير قادر على الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية، أو لأنّه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية فيجبر على الانسحاب، وهذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية وهذا ينجم عنه:[14]

- مخالفة القيم والمعايير: التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع، وفي هذا الصدد تُفسر الهجرة غير الشرعية على أساس أنّها سلوك منحرف، وبذلك يُضفي المجتمع صفة الانحراف على المهاجر السري.
- التقليد: تنشأ الهجرة السرية بتأثير نموذج يحتذي به، وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في تحريك الدوافع الذاتية، فالفرد الذي يملك استعداداً للهجرة يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك.

ثانياً: نظرية الشبكات أو دوام الهجرة

إنّ البعد المتعلق بـ شبكات الهجرة مهم للغاية لأنّه يُفسر ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين وهذا له انعكاس على:

1. الدوّل: حيث تتشكل روابط تربط بين دول المنشأ ودول المقصد.
2. المهاجر: حيث يُقدم كل مهاجر فرصاً لأشخاص من محيطه سواءاً من عائلته أو جيرانه أو أصدقائه، باعتبار أنّه كان في دول المقصد لحثهم ومساعدتهم على الهجرة.

ومنه فإنّ قرار الهجرة يكون بناءاً على المعلومات التي تمّ جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر مادياً ونفسياً خلال جميع مراحل تنقلاته، وتكون الأهمية لرأس المال الاجتماعي على حساب رأس المال النقدي.

ثالثاً: نظرية الجذب والطرد

هي من أبرز النظريات المفسرة للهجرة وقد حددت الأسباب الرئيسية للهجرة في عاملين هما:

1. الاتصال.
2. تعدّد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

فـسمتي الطرد والجذب التي تتميز بها البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين تُشكّل متغيرات أساسية تُساعد المهاجرين على تحديد قبلتهم وحتى تغييرها حسب درجة الجذب.

وتتمثل عوامل الطرد في:[15]

1. عوامل الطرد البسيطة: الفقر، الاضطهاد والعزلة الاجتماعية.
2. عوامل الطرد القوية: المجاعات، الحروب والكوارث الطبيعية.

كما يُمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل:

1. النموّ السكاني السريع وأثره على الغذاء والموارد الأخرى، فالعامل السكاني يكون أكثر وضوحاً في الدوّل الفقيرة التي تُناضل لمواجهة مشكلات الغذاء.
2. الهوة المرتبطة بالرفاهية بين الشمال والجنوب.

أمّا عوامل الجذب فتتمثل في: [16]

1. الزيادة المضطردة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظلّ عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب على نوعية معينة من العمال.
2. عوامل الشيخوخة التي ترتفع كثيراً في الدول الصناعية وبالخصوص أوروبا الغربية، الأمر الذي يُؤدي إلى انكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

رابعاً: نظرية تخطي الحدود

تُعرف أيضاً بنظرية عابري الحدود القومية وأهم ما جاءت به هذه النظرية مايلي:[17]

1. الهجرة هي عملية اجتماعية يتخطى فيها المهاجرون الحدود الجغرافية، الثقافية والسياسية.
2. تُؤكد على أهمية تضييق المسافة بين مجتمعات الطرد والجذب.
3. ترى هذه النظرية أنّ المهاجرين يُحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية، فهم يوحدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب، فالتحول الاجتماعي يحدث من خلال ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل في علاقات الزيارة المتبادلة بين المهاجرين وذويهم، ومن خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو وعبر المكالمات الهاتفية وتقنيات شبكة المعلومات الدولية.

المرحلة الثانية: تتمثل في المحادثة المباشرة بين المهاجر وأسرته.

المرحلة الثالثة: وفيها يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفةً خاصة،

أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

من خلال العرض لهذه المقاربات النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة، يتبيّن لنا عدم وجود نظرية متكاملة أو نموذج شامل وحيد قادر على تفسير أسباب وديناميكيات الهجرة، فالإسهامات المقدمة في هذا المجال تمثّل نظريات ونماذج جزئية تقترب من ظاهرة الهجرة بمنظورات مختلفة.

المحور الثّالث: التصورات الجديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها

إنّ الملاحظ اليوم هو تميّز الحركة البشرية بسلسلة من التعقيدات التقنية، الثقافية والاجتماعية المتفاعلة فيما بينها، لتُشكل هاجساً أمنياً للدول المستقطبة للمهاجرين خصوصاً أوروبا؛ فصار تهديد الهجرة يعصف بدول الشمال بين ضفتي المتوسط ، هذا التهديد يرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات والتي يُمكن دراستها من خلال:

أولاً: التصور السوسيواقتصادي

يقوم بتفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبي بـ:

1. الارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، وتكوين ما يُسمى بالمدن الأكواخ (Bidon Villes) التي تُعتبر مصدراً للأمراض.[18]

2. خلق البطالة في المجتمع الأوروبي، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبناءهم يُعتبرون منافسون لليد العاملة الأوروبية في سوق العمل.[19]

ويصف الخبير الإسباني " خوان أنطونيو ساكولوجا" النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعدّ أوروبا العدة لها، ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي قال: " إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا من مواجهة الانفجار السكاني، فإنّ شمال إفريقيا سيحلّ ببيوتنا" ، ومنه فإنّ النمو الديموغرافي مرتبط بالهجرة، فالهجرة تُثير مشكلة مزدوجة تتمثل في:[20]

أولاً: إقفال باب الشمال قد يُؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال.

ثانياً: عدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما ينجم عنها من تناقضات اجتماعية مع الدول المستوعبة يُؤدي إلى خلق توترات تُهدد الأمن والسلم الأوروبي.

ثانياً: التصور السيكولوجي

يعتمد في تفسيره لظاهرة الهجرة غير الشرعية على وجهة نظر علماء النفس، الذين يُرجعون هذه الظاهرة إلى دوافع نفسية تكون وليدة:

1. البطالة.
2. الفراغ الذي يُعاني منه الشباب.

وهذا يُسبب لهم:

1. حالة من الضيق.
2. الإكتئاب النفسي.

وعليه فإنّ هذا ما يدفعهم إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، فالشاب عندما يسعى إلى الهجرة غير المشروعة ويقع في دائرة المحظور في القانون، فإنّه يلجأ إلى استعمال مبررات متعددة هروباً من المشكلة، فيكون التبرير محصوراً في:

1. حاجته الماسة إلى المال.
2. البحث عن الرزق.

3. يريد أن يكون مثل زملاءه في المستوى المادي والاجتماعي.

وحسب علماء النفس فإنّ هذه الحيّل الدفاعية التي يستخدمها المهاجر غير الشرعي، يسعى من وراءها إلى التغلب على الصراع النفسي والخروج من الإحباط الذي يعيشه، ولو بمخالفة القوانين وهذا ماهو ظاهر على مهاجرينا الذين يلجأون إلى التسلل إلى دول أوروبا بدون تأشيرات، واستعمال قوارب الموت للوصول إلى الضفة الشمالية.

وقد درست نظرية النظام الهرمي للحاجات لصاحبها " ماسلو أبراهام هارولد" سنة 1943 المهاجر من زاوية حاجاته البيولوجية، الاجتماعية والنفسية، واعتبرت أنّ رغبات المهاجر تنمو بشكل تتابعي هرمي من الأدنى إلى الأعلى، واستخدم " ماسلو" مصطلح حاجة بدلاً من مصطلح دافع أو رغبة، منطلقاً من أنّ عدم إشباع الحاجات الإنسانية سيخلق توتراً لدى الأفراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدوا أكثر فائدة، ونظَم " ماسلو" هذه الحاجات كما يلي:[21]

1. الحاجات الفيزيولوجية: وتتمثل في الحاجة إلى الطعام، الشراب، السكن والزواج، وهي حاجات ضرورية مرتبطة ببقاء الإنسان.

2. حاجات الأمن: وتتمثل في المسكن والوظيفة وفي أمنه، فكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين حقه في توفير حاجاته الضرورية ازداد شعوره بالارتياح النفسي.

3. حاجة التقدير: وتتمثل في كلمات الثناء والتكريم، والتي يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد، وهي تؤثر كحافز قوي في النفس.

4. حاجات تحقيق الذات: وتتمثل في الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف.

وبإسقاط " ماسلو" لهذه الحاجات على سلوك المهاجر، يُؤكد على أنّه كلما تمكن المهاجر من تحقيق حاجاته الأولية كلما تطلع إلى إشباع حاجات أعلى، فينتقل من مرحلة إلى أخرى ضمن هذا الهرم، وفي حال عدم تمكنه من تحقيق هذه الحاجات فإنّ هذا يدفعه إلى التمرد على معايير المجتمع والقوانين في بلده، فتكون الهجرة بأيّ وسيلة كانت هي البديل والحل في سبيل تحقيق هذه الحاجات.

ثالثاً: اتجاهات الهجرة غير الشرعية

تعدّ دول شمال إفريقيا محطة مهمة ونقطة عبور " ترانزيت" تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا أو ما يُسمى بالهجرة العابرة (Transit Migration) ، ففي الماضي

اتجاهات الهجرة نحو أوروبا كانت من آسيا وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية باستثناء ألمانيا والنمسا، ولأسباب
تاريخية وجغرافية فمن الطبيعي أن تكون فرنسا وإسبانيا وإيطاليا قبلة المهاجرين من الجزائر، المغرب وتونس.

على الرغم من أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة في معظم الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية، إلاّ أنّها تزداد حدّةً كلما اتجهنا شمالاً لتردي الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية وأيضاً القرب الجغرافي، كلها عوامل حوّلت الدول المغاربية إضافةً لكونها دول مصدر للهجرة غير الشرعية إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية نحو أوروبا.

إنّ اتجاهات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا جعلت من إسبانيا وإيطاليا وجهة المهاجرين الأولى، فقد تمّ وقف أكثر من 20 ألف شخص في مضيق جبل طارق يُحاولون الوصول إلى إسبانيا مابين عامي 1992–1997 ، وأكثر من 11 ألف سنة 2000. أمّا إيطاليا الوجهة الثانية المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين بعد إسبانيا فقد ضمت حوالي 253 ألف مهاجر غير شرعي سنة 1998.[22]

ونظراً للدور الحيوي الذي تلعبه الجزائر في خريطة الهجرة غير الشرعية سواءاً نحو تونس أو المغرب أو باتجاه أوروبا مباشرةً؛ فقد تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إليها، حيث ارتفع الرقم من 2806 سنة 2000 إلى 6217 سنة 2004.

تعدّ أوروبا الغربية في الغالب هي الوجهة الأساسية للمهاجرين غير الشرعيين، حيث تُشير إحصائيات سنة 2000 إلى وجود حوالي 20.5 مليون مهاجر بها، أمّا في العالم ككل فيوجد حالياً أكثر من 175 ألف مليون مهاجر، وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فإنّه يوجد مابين 10% إلى 15% من المهاجرين في حالة غير شرعية، وعليه فإنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين يكون ما بين 17.5مليون إلى 26.5 مليون مهاجر غير شرعي.[23]

خاتمة:

إنّ الهجرة الشـرعية ماهي إلاّ صـورة للتواجد القانوني للمهاجر الشـرعي الذي يلقى قبولاً من طرف سـلطات الدولة المسـتقبلة؛ في حين الهجرة غير الشـرعية والتي في معناها العام تعني التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بطريقة غير قانونية، لا تلقى قبولاً من طرف الدول المستقبلة لهذه الظاهرة.

لقد أصـبحت هذه الظاهرة عالمية، ويظهر ذلك من خلال تصـنيفها في المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من المتاجرة بالمخدرات والأسـلحة تبعاً لخطورتها، وبالرغم من المحاولات التنظيرية لتفسـير هذه الظاهرة إلاّ أنّها في تزايد مسـتمر، لذا لابدّ من إيجاد نظرية شـاملة وكاملة قادرة على تفسير هذه الظاهرة من منظار شامل حتى نتمكن من إيجاد حل لها.

وعليه لا تُعتبر الهجرة غير الشـرعية مسـألة ظرفية، بل ظلّت مكوناً هيكلياً مازالت الآليات المسـتخدمة لحدّ السـاعة غير قادرة على الحد من آثارها وانعكاسـاتها على الدوّل المصدّرة للمهاجر وكذلك الدول المستقبلة لهم.

الهوامش:

[1] Abd Elfattah Mourad, Dictionnaire Mourad des Termes Juridiques, Economique et Commerciaux, 2 Emme Partie, s.l.a.p ; 944-945.

[2] سـمير، محمد عيّاد، مداخلة بعنوان: " الهجرة في المجال الأورو متوسـطي : العوامل والسـياسـات، ملتقى دولي بعنوان : الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة يومي 30/29 أفريل 2008، 220.

*الحرقة: تعني في مدلولها حرق كل الروابط والأواصـر التي تربط الفرد بجذوره وهويته، وكذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى أوروبا.

[3] Vaisse Mourice (2000). Dictionnaire des Relations Internationales au 20EmmeSiècle, Paris
(France) : Edition Armand Colin, 173.

[4] أحمد، إسماعيل (2012). قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب ، *قراءات إفريقية*، (11)، 66.

[5] الجريدة الرسمية، الأمر رقم 211/66، المؤرخ في 1966/07/21.

*BIT : Bureau International du Travail.

[6] Bureau International du Travail, (2004). Une Approche Equitable Pour les Travailleurs Migrants dans une économie Mondialisée , Conférence International du BIT 92 Emme Session, Rapport n ° 6, Genève (Suis), 15-21.

[7] محمد، الغريب عبد الكريم (1995)، فسيولوجيا السكان، الإسكندرية (مصر): دار الكتاب الحديث، ص ص 89-90.

[8] عثمان، حسـن محمد نور و ياسـر، عوض الكريم مبارك (2008). الهجرة غير المشـروعة والجريمة، الرياض (السعودية): جامعة نايف للعلوم الأمنية، ، ص 16.

9 البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2009). التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشـــري والتنمية، (ت: أمل الـــتــرزي)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2009، القاهرة (مصر): مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، 15.

10 سمير محمد عيّاد ، مرجع سبق ذكره، 221.

11 أمير، فرج يوســـف(2001). مكافحة الاتجار بالبشـــر والهجرة غير الشـــرعية طبقاً للوقائع والمواثيق والبروتوكولات الدولية، الإسكندرية (مصر): المكتب العربي الحديث،21.

12 عثمان، حسن محمد نور و ياسر، عوض الكريم مبارك، ، مرجع سبق ذكره ، 21.

13 تورادو ميشيل بي أي (1969)، هجرة العمل والبطالة المدنية في الدوّل الأقل تقدماً، المراجعة الاقتصادية الأمريكية، 138-148.

14 نجيب بحوش، ســعاد ســراي، مداخلة بعنوان: المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة الســرية في الجزائر ، مؤتمر دولي حول الإعلام والأزمات والرهانات والتحديات، كلية الاتصال بجامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة، د . ت.ن، د.ص.

15 علي، عبد الرزاق جلبي (2005). علم اجتماع السكان، ط4، الإسكندرية (مصر): دار المعرفة الجامعية، 261-264.

16 نفس المرجع.

17 ربيع، كمال كردي صــالح (2001). الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصــريين الريفيين إلى إيطاليا – دراسة أنثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم - ، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عين الشمس (مصر) :قسم علم الاجتماع، 6-7.

18 مصــــطفى بخوش، مداخلة بعنوان: " التحول في مفهوم الأمن وانعكاســــاته على الترتيبات الأمنية في المتوسط" ، ملتقى دولي بعنوان : الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة يومي 30/29 أفريل 2008، 9-10.

19 منيرة بلعيد، مداخلة بعنوان : " الديناميكيات الأمنية الجديدة في الاقليم المتوســطي: دور الجزائر كفاعل في المنطقة" ، ملتقى دولي بعنوان : الجزائر والأمن في المتوســط، جامعة قســنطينة يومي 30/29 أفريل 2008، ص 104.

20 مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره ، 9-10.

21 إبراهيم محمـد عيـاش، " الهجرة غير الشـــرعيـة -الجزء الثـاني- "، الحوار المتمـدن، العـدد 2386، 2008/08/27، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org تاريخ التصفح: 2020-01-12

22 Naima Guennouni,(2004) . Les Migrants eh Leurs Droits au Maghreb (Tunisie, Algérie, Maroc) , Cahier de L'Unesco Migration et Droit Humains, Casablanca (Maroc) : Université Hassan II ,13.

23 Ibid, 8-10.